الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/66

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
7 September 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة العشرون

جنيف، 20–22 تموز/يوليه 2022

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته العشرين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 إلى 22 تموز/يوليه 2022

المحتويات

الصفحة

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها 2

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ثالثاً – مسائل تنظيمية 12

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة 14

الثاني – الحضور 15

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يُذكِّر بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يضع في اعتباره القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2020)[1]،

وإذ يحيط علماً بالقرار الصادر عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بريدجتاون، 2021) والذي ينص، في الفقرات 56 و62 و127(ض) على أنه "من الأساسي في عملية التحول أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة متينة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، بحيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن كفالة المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين هيئات المنافسة، وجعلها مقترنة بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وإتاحتها بأسعار أقل للمستهلكين"، وأن "الحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف أمران حاسمان في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء العديد من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان واطمئنان عند استخدامها، وفقاً للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة"، وأنه ينبغي للأونكتاد "أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، وأن يشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة"[2]،

وإذ يؤكّد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بتعزيز الأسواق التنافسية والمفتوحة والحرة، وضمان تمتع المستهلكين بخيارات أوسع وجودة أفضل وأسعار أقل للسلع والخدمات،

وإذ يلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تركزان على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة إلى التنمية والحد من الفقر،

(1) TD/RBP/CONF.9/9.

(2) TD/541/Add.2.

وإذ يرحب بالتدابير والتدخُّلات الحاسمة التي اعتمدتها هيئات المنافسة في ميدان المنافسة عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة دولية وإقليمية وثنائية للتصدي لأزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19) ومحاولة التخفيف من تأثيرها السلبي على الأسواق المحلية، مع الحفاظ على أسواق مفتوحة ومنصفة وديناميةً،

وإذ يؤكّد على أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية من أدوات السياسات لـ "إعادة البناء على نحو أفضل" بطريقة شاملة للجميع ومستدامة، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على أسواق مفتوحة وتنافسية ويسهل الوصول إليها، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعرفة، والحد من الفقر،

وإذ يسلم بأن تهيئة بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية ينبغي أن تشمل كلاً من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي بغية تناول قضايا المنافسة المرتبطة بتركّز الأسواق والتصدي للممارسات المانعة للمنافسة العابرة للحدود،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز أعمال الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة بغية تحسين تأثيره على التنمية والفوائد التي يحقّقها للمستهلكين ولمؤسسات الأعمال،

وإذ يسلم بأن تركيز السوق القائم على البيانات يجعل قوانين وسياسات المنافسة والمستهلك وحماية البيانات تتقاطع بصورة متزايدة، مما يتطلب تعاوناً وتنسيقاً وثيقين بين هيئات المنافسة والمستهلك وحماية البيانات في الدول الأعضاء،

وإذ يسلم بأن سياسة المنافسة تتيح للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصاً للوصول إلى الأسواق، مما يعزز قدرتها التنافسية، وأن لها دوراً رئيسياً في كفالة عدم خروج التعافي الاقتصادي عن مساره بسبب السلوك المانع للمنافسة، وبقاء الأسواق مفتوحة وعادلة وديناميةً،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الخطّية والشفوية المهمة المقدَّمة من الدول الأعضاء وسلطاتها المعنية بالمنافسة والجهات المشاركة الأخرى التي أسهمت في إثراء النقاش أثناء دورته العشرين،

1- *يرحب* بجهود الدول الأعضاء في تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ويؤكد من جديد اهتمام هيئات المنافسة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة؛

2- *يُشجِّع* على مواصلة الإجراءات والمبادرات التشريعية والسياساتية والتنظيمية التي تدعمها هيئات المنافسة في مواجهة جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها، وكذلك على التنسيق وتبادل المعلومات على الصُّعُد الدولي والإقليمي والثنائي؛ والنظر في الدروس المستفادة لإعادة التفكير في إنفاذ قوانين المنافسة والنظر في الحاجة إلى التكيف مع ديناميات الأسواق المتغيرة ومواءمتها؛

3- *يؤكّد* على فوائد تحسين وتعزيز قدرات إنفاذ القانون وترويج ثقافة المنافسة في البلدان النامية من خلال أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعمّم موجز مناقشاته بشأن هذه المواضيع على جميع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك عن طريق أنشطة المساعدة التقنية واستعراضات النظراء؛

4- *يؤكد* على أهمية التعاون الدولي كما هو معترف به في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين هيئات المنافسة؛ ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين الحكومات وهيئات المنافسة، وفقاً لتوجيهات عهد بريدجتاون (الفقرات 56 و62 و127(ض))، والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان 3 و22)،

وكذلك التوجيهات الواردة في الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"؛

5- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعميم الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"، وأن تشجّع الدول الأعضاء على استخدامها؛

6- *يؤكد* على أهمية التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويُشجِّع هيئات المنافسة على تعزيز تعاونها الإقليمي والثنائي؛

7- *يسلم* بما ينطوي عليه الاقتصاد الرقمي من فوائد وتحديات بالنسبة إلى المستهلكين ومؤسسات الأعمال، وبأهمية المنافسة للأسواق الرقمية وللابتكار فيها، وبأن المنصات الرقمية هي عناصر أساسية في اقتصاد اليوم؛ ويُشجِّع هيئات المنافسة على معالجة قضايا المنافسة في الأسواق الرقمية عن طريق ممارساتها المتعلقة بالإنفاذ والأطر التشريعية والتنظيمية، بغية حماية المنافسة في الاقتصاد الرقمي واستعادتها والنهوض بها؛

8- *يهيب* بالأونكتاد أن يواصل عمله في مجال الاقتصاد الرقمي لضمان استفادة جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من الابتكار الذي يجلبه؛

9- *يهيب* بالأونكتاد أن يواصل إدراج نشاط الدعوة بوصفه نشاطاً أساسياً في عمله المتعلق ببناء قدرات البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية إليها، وخاصة بالنظر إلى جهود هذه البلدان في مجال تحقيق التعافي الاقتصادي في أعقاب أزمة كوفيد-19؛

10- *يرحب* بالمبادئ التوجيهية المنهجية المنقحة لاستعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ ويقرر وقف عمل الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛

11- *يقرر* تجديدَ ولاية الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، المفتوح للدول الأعضاء على أساس طوعي، دون أن يستتبع ذلك أي آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، بغية تسليط الضوء على أفضل الممارسات، وتيسير تبادل المعلومات والمشاورات والتعاون الدولي، ومناقشة الأدوات والإجراءات، والاضطلاع بمشاريع أخرى يتفق عليها الفريق العامل في المستقبل، سعياً إلى زيادة استكشاف وتعميق فهم طرائق ومبادئ التحقيقات المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، وتقديمَ تقرير إلى الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

12- *يعرب عن تقديره* لحكومة بنغلاديش لتطوعها لإجراء استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة وإطلاع هيئات المنافسة الأخرى على خبراتها وما تواجهه من تحديات خلال الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وتقديره لجميع الحكومات والمجموعات الإقليمية المشاركة في الاستعراض؛ ويُسلّم بالتقدم المحرز حتى الآن في وضع وإنفاذ قانون المنافسة في بنغلاديش؛

13- *يقرر* أنه ينبغي للأونكتاد، بالنظر إلى خبراته في مجال استعراضات النظراء الطوعية، أن يُواصل إجراء استعراضات النظراء لقوانين وسياسات المنافسة بناء على طلبات من الدول الأعضاء وتبعاً للموارد المتاحة؛

14- *يدعو* جميع الدول الأعضاء وهيئات المنافسة إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتوفير خبراء أو موارد أخرى للأنشطة القادمة وأنشطة المتابعة المتعلقة باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

15- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعدّ تقارير ودراسات لتكون وثائق معلومات أساسية للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة بشأن الموضوعين التاليين:

(أ) قضايا إنفاذ قوانين المنافسة التي تثيرها الاحتكارات؛

(ب) التفاعل بين المنافسة والسياسات الصناعية؛

16- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد تيسير المشاورات وتبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن موضوع قوانين وسياسات المنافسة والاستدامة؛

17- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدَّثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، يشمل تقييماً لتأثير هذه الأنشطة، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الحادية والعشرين؛

18- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تُجري تحديثاً لشروح قانون المنافسة النموذجي (الجزء 2) بالاستناد إلى المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء؛

19- *يحيط علماً مع التقدير* بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في تنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني عن طريق توفير الخبراء أو التسهيلات التدريبية أو الموارد المالية أو الموارد الأخرى؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما يشمل التدريب، وأن تركز هذه الأنشطة، حيثما أمكن، على زيادة تأثيرها إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية
22 تموز/يوليه 2022

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- مقدمة

1- عُقدت الدورة العشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 إلى 22 تموز/يوليه 2022، بالحضور الشخصي وعن بعد. وحضر المناقشات الرفيعة المستوى ممثلون من 88 بلداً وعشر منظمات حكومية دولية، بمن في ذلك رؤساء هيئات المنافسة.

باء- الجلسة العامة الافتتاحية

2- سلطت الأمينة العامة للأونكتاد الضوء في ملاحظاتها الافتتاحية على الأهمية المتجددة لموضوع قوانين وسياسات المنافسة في عالم من الأزمات المتتالية، أي الجائحة وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا،

وآثارها على الأسواق. وأشارت إلى أن المنافسة تكون أقسى عندما يكون التغيير والاضطراب والتقلب أقوى، ومن ثم فإن قوانين وسياسات المنافسة الفعالة والسليمة هي الأساس في بناء القدرة على الصمود وضمان أن تؤدي الأزمات إلى جعل المجتمع الدولي أقوى بدلاً من أن يكون أضعف. وشددت على أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الذي أدرج أبرز القضايا في مناقشاته، مثل التعافي الشامل بعد الجائحة، والبيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، وتغير المناخ. وأخيراً، تناولت المسائل ذات الصلة بالمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- وسلطت المتحدثة الرئيسية، وهي رئيسة لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية، الضوء على إرادة التغيير والإصلاح في الأسواق الرقمية. ودعت إلى اتباع نهج شامل لإنفاذ قوانين المنافسة في الأسواق الرقمية.

جيم- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند 3 من جدول الأعمال)

4- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. وعرضت أمانة الأونكتاد بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، تلقى الأونكتاد طلبين لتيسير التعاون في إطار الفرع واو. واقترح الأونكتاد طريقتين لمواصلة الترويج للوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات الإرشادية الواردة في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"، وذلك بوضع خطة للدعوة إلى استخدام الوثيقة في البلدان النامية، وعن طريق جمع وتبادل قائمة شاملة بصكوك التعاون الدولي السارية لدعم هيئات المنافسة في فهم الآليات القائمة فهماً أفضل والتفكير في أنسب مجالات الاستكشاف. وضمت حلقة المناقشة رئيس المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي في البرازيل؛ وعضو مجلس إدارة هيئة المنافسة في تركيا؛ ومفوض لجنة المنافسة وحماية المستهلك في أستراليا؛ وكبير المعاونين تشارلز ريفر أسوشيتس من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

5- ولدى النظر في كيفية معالجة التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات في العصر الرقمي بشكل أفضل، ناقش المتحاورون طبيعة الأسواق الرقمية، والحاجة إلى التنظيم لمواكبة الوتيرة المتطورة، والقوة السوقية الكبيرة للمنصات الرقمية، واستخدام التعهدات لتسخير هذه القوة. وبالإضافة إلى ذلك، تناولوا أوجه القصور في إنفاذ قوانين المنافسة (أي فيما يتعلق بالإجراءات التصحيحية لعمليات الاندماج)، بغية معالجة نطاق الشواغل التي تثيرها الأسواق الإلكترونية السريعة التغير واغتنام فرصة اتباع نهج كلي يجمع بين مختلف الصكوك. وساهمت تدابير تبادل البيانات، مثل قابلية البيانات للتحويل، والنقل، وقابلية التشغيل البيني، في تعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية. ومع ذلك، قد لا تكون التدخلات المتعلقة بالمنافسة مناسبة لإدخال مثل هذه التدابير، وبالتالي، كانت هناك مساعٍ لإدخال لوائح وتشريعات مخصصة، مثل قانون الأسواق الرقمية في الاتحاد الأوروبي.

6- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ أحد المندوبين أن الطريقة الثانية التي اقترحتها أمانة الأونكتاد مماثلة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار مندوب آخر إلى الحاجة إلى تجميع أدوات من عدة شركاء في الاضطلاع بأعمال مقبلة من أجل الاستفادة من أوجه التآزر.

دال- تقرير الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

(البند 4 من جدول الأعمال)

7- قدمت أمانة الأونكتاد تقرير الفريق العامل. واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 22 تموز/يوليه 2022، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول).

هاء- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود

(البند 5 من جدول الأعمال)

8- قدمت أمانة الأونكتاد تقرير الفريق العامل. وقد نظم الأونكتاد اجتماعاً مخصصاً بشأن التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، وعقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات في النصف الأول من عام 2022. وقدمت أمانة الأونكتاد اقتراحات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بالنسبة للفريق العامل، بما في ذلك بهدف توثيق أمثلة عملية في البلدان النامية. وأعرب عدة مندوبين عن تأييدهم لعمل الفريق، مبرزين أنه كان منبراً هاماً للتعاون والمناقشة فيما بين هيئات المنافسة بشأن الحلول العملية للتحديات القائمة في التعامل مع التحقيقات المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية المتعددة الولايات. واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 22 تموز/يوليه 2022، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول).

واو- دور قوانين وسياسات المنافسة في دعم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة

(البند 6 من جدول الأعمال)

9- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، قدمت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات والدروس المستفادة في إطار مشروع حساب التنمية بشأن مبادرة عالمية نحو ولادة جديدة لقطاع المشروعات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد الجائحة، نُفذت على مدى 18 شهراً ابتداءً من آذار/مارس 2020. وفي إطار المشروع، درست أمانة الأونكتاد دور سياسات المنافسة في التعافي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفرت منبراً للمناقشة فيما بين الوكالات الحكومية ذات الصلة وهيئات المنافسة في جميع أنحاء العالم. وضمت حلقة المناقشة رئيس المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في بيرو؛ ونائب رئيس مجلس المنافسة في المغرب؛ ومفوض لجنة المنافسة في الفلبين؛ ومدير التدخلات، دعامة الوصول والاستخدام، تعميق القطاع المالي، أوغندا.

10- وقدم المحاور الأول في حلقة المناقشة تفصيلاً للتدابير المتخذة في بيرو سعياً إلى دعم التعافي الاقتصادي للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد الجائحة. وقد أجريت دراسات سوقية بغية توفير تحليل متعمق للأسواق، ووجهت مبادئ توجيهية مكرسة لهذه المؤسسات، من أجل ضمان فهم حقوقها على أفضل وجه. وفيما يتعلق برصد الأسواق الرقمية، شدد المحاور على أنه ينبغي إتاحة الفرص للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن لهيئات المنافسة دوراً رئيسياً تؤديه في تعافي هذه المؤسسات بعد الجائحة.

11- وناقشت المحاورة الثانية نجاح الدعوة إلى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب. وأشارت إلى أن العقبات المؤسسية أعاقت وصول المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بعض الأسواق. وهناك مشكلتان رئيسيتان هما المنافسة الدولية في الأسواق المحلية ومسألة المدفوعات المستحقة أو المتأخرة السّداد. وقد بذلت الحكومة جهوداً للدعوة فيما يتعلق بآثار المدفوعات المتأخرة على هذه المشاريع. وقد استعرض مجلس المنافسة وبسَّط عمليات التحقيق واتخاذ القرارات وتنازل عن العقوبات المفروضة على هذه المؤسسات.

12- وأشار المحاور الثالث إلى أن الجائحة قد ساعدت على تسريع التحول إلى المنصات الإلكترونية والرقمية بين المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكشف أهمية "الأخذ بالتكنولوجيا الرقمية"، لا سيما بين هذه المؤسسات. وأعرب عن قلقه إزاء الإعلان المستهدف في النظام الإيكولوجي الرقمي، داعياً إلى ضرورة زيادة الوعي بالسلوك المانع للمنافسة لكي تتمكن الشركات الصغيرة من الإبلاغ عن ممارسات المنصات التي قد تكون مسيئة.

13- وذكرت المحاورة الرابعة أن الجائحة قد ساعدت على إظهار مدى تعرض المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصدمات خارجية وبيئات أعمال سيئة. وأشارت إلى أن من المهم أن تُسمع آراء أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص بشأن تصميم وتنفيذ ورصد تدابير التعافي الاقتصادي. وهناك حاجة إلى نُهج ابتكارية جديدة تسخر إمكانات التكنولوجيات الجديدة والمنصات الرقمية من أجل تعزيز آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص والحوار الاجتماعي، وإشراك الجهات الفاعلة الأساسية في السوق، بما في ذلك منظمات أصحاب العمل والعمال، في تحديد أولويات الإصلاح. وأخيراً، سلطت الضوء على أن الرقمنة ضرورية للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إدماجها في شبكات التمويل الميسورة التكلفة.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدة مندوبين وخبراء على الحاجة إلى دعم المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام قوانين وأدوات سياسات المنافسة لمنع الشركات المهيمنة من إساءة استخدام هيمنتها على السوق من خلال الحواجز التي تحول دون الدخول والنمو. ومن الضروري تعزيز التعاون وترتيبات السوق الجماعية فيما بين هذه المؤسسات بغية تحقيق وفورات الحجم وقدرة تفاوضية.

زاي- إعادة التفكير في إنفاذ قوانين المنافسة: الدروس المستفادة من الجائحة، وخاصة في الأسواق المهمّة اجتماعياً - تحديات وفرص استجابة فعالة خلال فترة الجائحة والتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة

(البند 7 من جدول الأعمال)

15- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية حول الموضوع (TD/B/C.I/CLP/63). وذُكر أن لسياسة المنافسة السليمة دوراً هاماً تؤديه كأداة للتعافي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الدعوة الموجهة إلى الهيئات الحكومية. وسُلط الضوء على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الرقمية، إلى جانب دورها الهام في سلاسل القيمة السوقية، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان العدالة والظروف الشفافة لتعزيز اندماجها في الأسواق. ومن أجل معالجة الأزمات في المستقبل، يجب وضع أدوات الإنفاذ اللازمة، كما أن تبادل الخبرات أمر حاسم الأهمية في هذا الصدد. وضمت حلقة المناقشة المدير العام لهيئة المنافسة في كينيا؛ ومفوض

اللجنة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية في المكسيك؛ ورئيس اللجنة الحكومية لحماية المنافسة الاقتصادية في أرمينيا؛ ومفوض لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا؛ ونائب رئيس هيئة المنافسة في فرنسا؛ ورئيس لجنة المنافسة في اليونان.

16- وأشار المحاور الأول إلى أن استخدام الأموال المتنقلة والمنصات الرقمية قد ازداد أضعافاً مضاعفة في كينيا، أثناء الجائحة، حيث زادت عمليات الشراء عبر الإنترنت بنسبة 79 في المائة، وكانت منصات التجارة الإلكترونية المحلية هي المهيمنة. وسلط الضوء على التحديات المتصلة بالهيمنة في السوق وإدخال المنافسة في السوق، بما في ذلك إساءة استغلال الوضع المهيمن في السوق وعمليات الاستحواذ على المشتركين المحتملين. وقال إن إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذ في الازدياد، ولكن الأحكام والشروط التي تواجهها لم تكن منصفة بما في فيه الكفاية. وقد عدلت كينيا القانون ليشمل أحكاماً تتناول قوة المشترين، ووضعت لوائح ذات صلة. وفيما يتعلق بتنظيم المنصات الرقمية، يمكن استخدام استقصاءات تتعلق بالسوق لفهم كيفية عمل هذه المنصات بشكل أفضل. وأخيراً، سلط المحاور الضوء على ما يلي: الترتيبات المشتركة بين المؤسسات من خلال مذكرات تفاهم؛ وفرص التعلم من النظراء؛ وعقد اجتماع مشترك لتبادل المعلومات بين هيئات المنافسة في جنوب أفريقيا وكينيا ومصر وموريشيوس ونيجيريا.

17- وأشار المحاور الثاني إلى أن المكسيك قامت أثناء الجائحة باعتماد التعاون المؤسسي وتعزيز الدعوة من خلال آليات العمل المشتركة بين المؤسسات. وقد ارتبطت قيود الشراء بمختلف المشاكل المتصلة بالجائحة، وأُدخلت تعديلات لضمان الكفاءة، لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشتركين الجدد. وفيما يتعلق بالدعوة، استُخدمت اللوائح التنظيمية والمبادئ التوجيهية لضمان الإنصاف والشفافية في عملية الشراء.

18- وأشار المحاور الثالث إلى أنّ الهيئة في أرمينيا تعيَّن عليها أن تعيد إضفاء طابع استراتيجي على نهجها في مجال الإنفاذ. وأنشئت فرقة عمل معنية بالجائحة لرصد الأسواق المستهدفة وتقديم المشورة إلى الوكالات الحكومية بشأن اتجاهات المنافسة وقيودها. وأجريت مراقبة فيما يتعلق بقيود العرض والتوزيع المتصلة بالمنتجات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، قلِّصت عمليات اتخاذ القرارات للتعامل مع حالات الطوارئ، مع إحالة أي تعديلات تشريعية تؤثر على المنافسة إلى الهيئة لاستعراضها قبل اعتمادها. وقد ساعدت الجائحة على إظهار ضرورة توخي المرونة في التنظيم، والتكيف مع مختلف الحالات، ولا سيما في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك من خلال الحلول الرقمية التي أصبحت مفيدة بشكل خاص.

19- وشدد المحاور الرابع على التحدي المتمثل في تنفيذ نهج أوضح وأكثر تأنياً بغية ضمان بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الصناعية. وشملت الإجراءات المتخذة في جنوب أفريقيا الدعوة إلى وضع لوائح حكومية تسمح بتسريع وتيرة الإنفاذ واتخاذ القرارات؛ ومقاضاة المتورطين في التلاعب بالأسعار خلال الجائحة. وقد وُضعت ترتيبات عمل مشتركة بين المؤسسات وشاركت هيئة المنافسة بنشاط في هذه العملية، بما في ذلك من خلال المناقشات التي دارت في منتدى المنافسة في أفريقيا، مثل المناقشات المتعلقة بتجارب التعلم من النظراء. ونظراً للزيادة في نشاط التجارة الإلكترونية خلال الجائحة، أجري استقصاء سوقي بشأن المنصات الرقمية، بهدف فهم المنافسة وغيرها من ديناميات السوق.

20- وأشار المحاور الخامس إلى ضرورة التعاون مع الهيئات الأخرى المعنية بالمنافسة، مشيراً إلى عمل هيئة المنافسة في فرنسا مع الهيئات الأخرى داخل الشبكة الأوروبية للمنافسة ومع لجنة توجيهية في إطار الشبكة الدولية للمنافسة. وقد اضطُلع بأنشطة للدعوة وإسداء المشورة بغية ضمان ألا تكون آليات التصدي للتحديات المتصلة بالجائحة مانعة للمنافسة. وفيما يتعلق بعمليات الاندماج، قدمت الهيئة إعفاءات تنظيمية للشركات المتعثرة أثناء الأزمة. ومن الضروري أن تضيف قوانين وسياسات المنافسة

قيمة إلى النتائج الاقتصادية المواتية من حيث التضخم والأسعار التنافسية والقوة الشرائية للمستهلكين، وكذلك عن طريق مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في الأسواق المعنية، من خلال الوصول العادل إلى المنصات الرقمية.

21- وأشار المحاور السادس إلى أن الجائحة قد عطَّلت السلاسل الغذائية العالمية، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات ونقص الأغذية. وقد أدى ذلك إلى خروج بعض الجهات الفاعلة في السوق، ولا سيما مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما أسفر عن ارتفاع مستويات البطالة. وفي اليونان، أعطت هيئة المنافسة الأولوية للدعوة من خلال تبادل المعلومات بشأن قضايا المنافسة، وأنشئ منبر للاستخبارات الاقتصادية من أجل الاضطلاع بمراقبة الأسعار المستهدفة، مثل الوقود والأغذية، وجرى تقاسمه مع فرقة العمل التابعة للحكومة. وقد اعتمدت مبادئ توجيهية بشأن المبلغين عن المخالفات؛ وجرى تعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية؛ وأطلق استقصاء متعلق بالتجارة الإلكترونية بغية فهم المنصات الرقمية. وتناول المحاور أخيراً التعاون المؤسسي وتجارب التعلم من النظراء على الصعيد العالمي.

22- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى استعراض القوانين الحالية من أجل ضمان تكييفها مع الاقتصاد الرقمي، ولا سيما تلك المتعلقة بإنفاذ التعاون الدولي. وأشار مندوب آخر إلى أهمية التعاون في أوقات الأزمات. ودعا ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية إلى إقامة التعاون الفعال في ميدان سياسات المنافسة، مشيراً إلى أنه لا يوجد بلد منعزل عن غيره وأن التعاون الدولي يزوِّد الوكالات بوسائل إنفاذ قوانين مكافحة السلوك المانع للمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت أمانة الأونكتاد *استعراض النقل البحري لعام 2022*، الذي سلط الضوء، في إطار موضوع التوحيد والمنافسة في مجال شحن الحاويات، على ثلاثة اتجاهات تتعلق بسوق الناقلين وآثارها على المنافسة، وشدد على أزمة سلاسل التوريد ونظر في أنسب خيارات السياسة العامة للتعامل معها بنجاح. وأعرب عدد من المندوبين عن تأييدهم لعمل الأونكتاد بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية بقاعدة بيانات أكثر شمولاً ومواصلة توفير بناء القدرات لسلطات الموانئ وهيئات المنافسة.

حاء- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: بنغلاديش

(البند 8 من جدول الأعمال)

23- افتُتح استعراض النظراء الطوعي ببيان أدلى به رئيس وفد بنغلاديش، رئيس لجنة المنافسة، وذكر فيه أن بنغلاديش بلد مزدهر يتمتع باستقرار في مجال الاقتصاد الكلي؛ وأن عائدات التصدير شهدت نمواً كبيراً وأن البلد مهيأ لأن يصبح الاقتصاد الخامس والعشرين الأكبر في العالم بحلول عام 2035. وذكر في هذا الصدد أن القطاع الخاص والمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل محركات رئيسية للتنمية. ثم عرضت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المعلومات الأساسية (TD/B/C.I/CLP/64)، الذي تناول عدة مسائل موضوعية تتعلق بقوانين المنافسة، فضلاً عن المسائل المؤسسية المتصلة باستقلالية اللجنة، وأدوات التحقيق، والإنفاذ الخاص. وشملت التوصيات مقترحات لتعديل قانون المنافسة الحالي، بما في ذلك ما يتعلق بتخصيص الموارد الكافية والاستقلال التشغيلي، فضلاً عن تدريب الموظفين على أفضل الممارسات الدولية، مثلاً فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات وتحديد أولويات الأنشطة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً في فترة ما بعد الجائحة وولادة جديدة للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أوصى الأونكتاد بإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة لجنة المنافسة في تصميم السياسات المتصلة بهذه المؤسسات من خلال التعاون فيما بين الوكالات.

24- وقام ممثلو حكومات جنوب أفريقيا والفلبين والهند بدور المستعرضين النظراء. وسأل المستعرضون النظراء وفد بنغلاديش عن العوامل التي أخذت في الاعتبار عند تحديد الأسواق ذات الصلة؛ واعتبارات الحصة السوقية فيما يتعلق بالانتهاكات؛ والاستقلالية والمساءلة؛ ومعايير الإخطار بالاندماج.

25- وتناول رئيس وفد بنغلاديش التحديات الخاصة بنظم الإنفاذ الجديدة وحدود الولاية القضائية والعلاقات مع الجهات المنظمة للقطاعات، فضلاً عن دور سياسة المنافسة في مشهد التنمية الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة. وذكر أحد المستعرضين النظراء أنه يجري في جنوب أفريقيا، في سياق قانون المنافسة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع الملكية لتشمل الأشخاص المحرومين تاريخياً والإعفاءات من إنفاذ قانون المنافسة فيما يتعلق بالسلوك الذي يسهم في القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، عُدل تشريع المنافسة في عام 2020، لتضمينه أحكاماً تتعلق بقدرة المشتري. ومن المتوقع أن تحظر الأحكام على الشركات المهيمنة فرض شروط تجارية غير عادلة على مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة في قطاعات التجهيز الزراعي وتجارة البقالة بالتجزئة والجملة والتجارة الإلكترونية والأسواق الإلكترونية. وقامت لجنة المنافسة بصياغة مبادئ توجيهية وتعميمها بغية توفير الوضوح لجميع مؤسسات الأعمال المعنية.

26- وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم لاستعراض النظراء والاقتراح المتعلق بمشروع للمساعدة التقنية. وأعرب أحد المندوبين عن اهتمامه بالتطوع من أجل استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في دولة فلسطين. وسلط مندوب آخر الضوء على عملية التحقيق والتساهل فيما يتعلق بالإجراءات الجماعية المتخذة في السوق بوصفهما مسألتين تتطلبان الاهتمام في إطار التدخلات المزمعة في المستقبل.

27- وشدد عضو في لجنة المنافسة في بنغلاديش، في ملاحظاته الختامية، على الحاجة إلى بناء القدرات الفنية لموظفي اللجنة، وكذلك القدرة المالية والتعاون على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك التعاون العابر للحدود.

28- وقدمت أمانة الأونكتاد اقتراحاً بشأن مشروع للمساعدة التقنية بغية تنفيذ توصيات استعراض النظراء. وسيهدف المشروع إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تحسين إنفاذ قوانين المنافسة من خلال التدريب وجمع الأدلة وإدارة الوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُرحت إقامة علاقة عمل مع الجامعات الوطنية بغية إدراج البرامج المتصلة بالمنافسة في المناهج الدراسية.

طاء- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

(البند 9 من جدول الأعمال)

29- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة باستعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك (TD/B/C.I/CPLP/31–TD/B/C.I/CLP/65). وضمت حلقة المناقشة رئيس مجلس إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة في باراغواي؛ ورئيس قسم الدعوة في مجال المنافسة في هيئة الإشراف على المنافسة بالسلفادور؛ ورئيس شعبة سياسات المنافسة في أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وموظفاً للشؤون الاقتصادية ومنسق مشاريع في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

30- وأشار المحاور الأول إلى أن الأونكتاد ساعد في وضع قانون للمنافسة في باراغواي، فضلاً عن تدريب الموظفين على إنشاء هيئة المنافسة، من خلال البرنامج المتعلق بسياسات المنافسة وحماية

المســـتهلك في أمريكا اللاتينية والبرامج الإقليمية لبناء القدرات في مجال المنافســـة. وأعرب المحاور عن اهتمامه بالتطوع لإجراء استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في باراغواي في عام 2023.

31- وأشـــار المحاور الثاني إلى دورة تدريبية على الإنترنت لفائدة القضـــاة في الســـلفادور نظمها الأونكتاد، فضلاً عن المساعدة التقنية المقدمة فيما يتعلق بتدريب الموظفين، وذكر أن كفاية الموارد تشكل تحدياً، بما في ذلك الحاجة المستمرة إلى تدريب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم. وقد أجري تدريب قضاة المحكمة العليا لأول مرة في عام 2008 تحت رعاية الأونكتاد. وقد سُلط الضوء أثناء التدريب على دور السلطة القضائية في تسوية المنازعات وآثارها على الاقتصاد الوطني. وقد شرعت هيئة المنافسة في تحديد أولويات مكافحة التكتلات الاحتكارية، في أعقاب استعراض النظراء الذي أجري في عام 2012.

32- وأشار المحاور الثالث إلى حالة بروتوكول المنافسة في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأعرب عن امتنانه للأونكتاد على المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا الصدد.

33- وذكر المحاور الرابع أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تركز على قضايا المنافسة المتصلة بهياكل السوق والقدرة التنافسية. وقد أسفرت مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بناء القدرات في المنطقة العربية، فضلاً عن تيسير التعلم من النظراء وتبادل الخبرات، عن تنظيم المنتدى العربي السنوي للمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع حساب التنمية المتعلق بمبادرة عالمية نحو ولادة جديدة للمشاريع البالغة الصغر وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة قد دفع اللجنة إلى تبسيط محاور التركيز على دعم هذه المؤسسات في المنطقة.

34- وخلال المناقشـــة التي تلت ذلك، ســـلط ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية الضـــوء على التعاون المشـــترك بين الوكالات الذي ييســـره الأونكتاد. وأشـــار ممثل منظمة حكومية دولية أخرى إلى المساعدة التي يقدمها الأونكتاد بين هيئات المنافسة في البلدان النامية، وفصَّل نشاطاً استمر أسبوعاً للهيئات المعنية بالمنافســـة في أفريقيا وأوروبا نظم في شـــباط/فبراير 2022، وضـــم أيضـــاً ممثلين عن الأوساط الأكاديمية؛ وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنظيم هذا النشاط سنوياً.

ثالثاً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

35- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسـياسـات المنافسـة، في جلسـته العامة الافتتاحية المعقودة في 20 تموز/يوليه 2022، السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي) رئيساً له، والسيد رونغفودهي فيرابوتر (تايلند) نائباً للرئيس ومقرراً له.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

36- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضـاً، في جلسـته العامة الافتتاحية المعقودة في 20 تموز/يوليه 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/CLP/62)، على النحو التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بطرائق استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

5- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

6- دور قوانين وسياسات المنافسة في دعم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

7- إعادة التفكير في إنفاذ قوانين المنافسة: الدروس المستفادة من الجائحة، وخاصة في الأسواق المهمّة اجتماعياً - تحديات وفرص استجابة فعالة خلال فترة الجائحة والتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: بنغلاديش.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

11- اعتماد تقرير الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 10 من جدول الأعمال)

37- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 22 تموز/يوليه 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 11 من جدول الأعمال)

38- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي لنائب الرئيس - المقرر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 22 تموز/يوليه 2022 أيضاً، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشـــرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السـياسـات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصـــفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارســـات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

5- قضايا إنفاذ قوانين المنافسة التي تثيرها الاحتكارات.

6- التفاعل بين المنافسة والسياسات الصناعية.

7- قوانين وسياسات المنافسة والاستدامة.

8- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: باراغواي.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشـــرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

11- اعتماد تقرير الدورة الحادية والعشـرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسـياسـات المنافسة.

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

أفغانستان
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوكرانيا
أيرلندا
إيطاليا
باراغواي
البحرين
البرازيل
بربادوس
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
غابون
غامبيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
قيرغيزستان
كمبوديا
كندا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/CLP/INF.12.

المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الجماعة الكاريبية

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أمانة الكومنولث

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

الأمانة العامة لجماعة دول الأنديز

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

المنظمة الدولية للمستهلكين

مؤتمر التجار العالمي

معهد التنظيم والتنافس التابع للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

اتحاد النقل الجوي الدولي

الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

رابطة القانون الدولي